

مداخلة بعنوان: الأبعاد الماكرو-احترازية لإصلاحات لبازل 3
دراسة حالة بعض الدول العربية
الملتقى العلمي الدولي الخامس حول:
انعكاسات تكيف المؤسسات المالية مع مؤشرات الملاءة على الاستقرار المالي في الجزائر
يومي 25/24 أكتوبر 2018
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة يحي فارس-المدية-

د.سميرة حسيبة
أستاذة محاضر -أ-
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص: تهدف الورقة البحثية إلى إبراز أبعاد السياسة الماكرو- احترازية في إصلاحات بازل 3، التي ركزت على تقوية قاعدة رأس المال والسيولة وتعزيز الإشراف وإدارة المخاطر، والتحكم في الخطر النظامي بفرض متطلبات رأس مال إضافية ومتطلبات أخرى نوعية وإجراءات رقابية خاصة بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية، بالإضافة إلى دراسة إجراءات تطبيقها من طرف البنوك المركزية لكل من الكويت، الأردن والجزائر.
الكلمات المفتاحية: الماكرو-احترازية، بازل 3، الاستقرار المالي.

Résumé:

L'objectif de cet article est de mettre en évidence les dimensions de la politique macroprudentielle dans les réformes de Bâle III, visant à renforcer la base du capital et la liquidité, à renforcer la supervision, la gestion des risques et à maîtriser les risques systemiques en appliquant des exigences de fonds propres supplémentaires, et d'autres exigences de qualité et des procédures de contrôles pour les établissements à importance systemique, des procédures appliquées par les banques centrales du Koweït, de la Jordanie et de l'Algérie

.Mots-clés: macro-précaution, Bâle III, stabilité financière

مقدمة:

بينت الازمة المالية العالمية لسنة 2008 ضعف الإطار التنظيمي للقطاع المالي خاصة فيما يتعلق بسوء تقدير اوزان مخاطر الائتمان ، وعدم الأخذ بعين الاعتبار بعض المخاطر كالسيولة وتركز الائتمان، إضافة إلى عدم الترابط في النظام المالي بسبب التقنيات الحديثة خاصة نموذج " منح القروض وتوزيعها"، ونماذج الحوكمة الفاشلة (سياسة الحوافز المتزايدة) وعدم شفافية المعلومات المالية، وكان رد لجنة بازل للإشراف والرقابة المصرفية على هذه السلبيات بإصدار وثيقة جديدة تعرف بـ "بازل 3"، وهي مجموعة من التدابير والإصلاحات المصرفية التي قامت لجنة بازل بتطويرها بهدف تقوية قاعدة رأس المال والسيولة، بهدف تعزيز الإشراف وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي كجزء من الإصلاحات المصرفية التي دعت إليها مجموعة العشرين في أعقاب أزمة الدين العقارية، وتعتبر القواعد والمعايير التي أصدرتها لجنة بازل للأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية مساهمة فعالة في تغيير عميق لمهنة المصارف وإصلاح للنظام المالي العالمي، حيث أنها قامت بتعزيز التنظيم الميكرو -احترازي وأضافت بعد ماكرو-احترازي من خلال دعم رأس المال البنوك، واستحداث معايير جديدة لمواجهة أزمات السيولة وغيرها، واختصارا يركز إصلاح بازل 3 على نهجين أساسيين: ➤ التنظيم والإصلاح على مستوى المصرف (تدابير ميكرو-احترازية) بما يعزز صلابة المصرف الفردية في فترات الضغط ومواجهة الصدمة.

➤ المخاطر النظامية أو على مستوى النظام ككل(تدابير ماكرو- احترازية) التي يمكن أن تتراكم في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مساهمة تغيرات الدورة الاقتصادية خلال الوقت.

هذا ما يدعو إلى ضرورة إيجاد توافق بين السياسات الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الكلية، وهو المسعى الذي اتجهت إليه مختلف البنوك المركزية خلال وبعد الازمة المالية، ومن هنا يمكن طرح العديد من الأسئلة حول علاقة إصلاحات بازل 3 بالسياسات الاحترازية الكلية وآليات تحقيق الاستقرار المالي، وعليه سيتم طرح سؤال الإشكالية التالي: ماهي مؤشرات بازل 3 لتحقيق السياسة الاحترازية الكلية؟ وماهي أبرز الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية لتجسيد ذلك؟

وسيتم الإجابة عنها من خلال المحاور التالية:

أولاً: سياسات السلامة الاحترازية الكلية "ماكرو-احترازية"

ثانياً: أدوات السياسة الماكرو-احترازية في بازل 3

ثالثاً: إجراءات السياسة الماكرو-احترازية في بعض الدول العربية.

أولاً: سياسات السلامة الاحترازية الكلية "ماكرو-احترازية"

تقر سياسة السلامة "الماكرو-احترازية" بأن الحفاظ على صحة المؤسسات المالية المنفردة لا يكفي لضمان سلامة النظام ككل.

مفهوم السياسات الاحترازية الكلية: يطلق اسم سياسة السلامة الاحترازية الكلية أو الرقابة النظامية على منهج التنظيم المالي الذي يتسم بتغطية نظامية شاملة، الهدف منها هو الإضافة إلى السياسة الاحترازية الجزئية وتكميلها. تعتمد على الجهات التنظيمية التقليدية في التطبيق والتنفيذ. وفكرة منهج السلامة الاحترازية الكلية ليست بالجديدة كلية، ولكن صناع

السياسات لم يقدروا تماما احتمالات حدوث اضطرابات نظامية في الأسواق المالية الحديثة. ما ترتب عليها من آثار سلبية والحاجة إلى إبقاء المخاطر النظامية تحت السيطرة إلا بعد وقوع الأزمة المالية العالمية لسنة 2007¹. ويحدد مفهوم السلامة الاحترازية الكلية من خلال إجراء مقارنة بينها وبين السلامة الاحترازية الجزئية وذلك يمكن اختصاره في الجدول رقم(1):

الجدول رقم (1):مقارنة بين الميكرو-احترازية و الماكرو احترازية

الماكرو - احترازية	الميكرو-احترازية	
التقليل من التكاليف الاجتماعية للمخاطر النظامية، هذه التكاليف أكبر من التكلفة الخاصة لفشل مصرف.	ملاءة كل مؤسسة ترتبط برأسمالها، وهي بذلك تضمن متانة النظام المالي.	الفرضيات
التقليل من احتمال الضغط النظامي الذي ينشأ عن جزء مهم من النظام المالي وأثره الماكرو اقتصادية. حماية المستهلك (مستثمر، مودع)	التقليل من مخاطر فشل (وننتاج المترتبة عن فشل محتمل) للمؤسسات الفردية، حماية المدخرين ونظام التأمين على الودائع.	من حيث الهدف
النظام المالي ككل.	المؤسسات المالية الفردية	حقل الرقابة
ينظر إليها على أنها ذاتية ناجمة عن العمل الجماعي top-down وتفاعلات الجهات الفاعلة للنظام، أي أنها مرتبطة "down"	ينظر إليها على أنها مستقلة عن السلوك الفردي "، أي ذات منشأ bottom-up وبقية الفاعلين " خارجي.	مفهوم المخاطر
المبلغ الإجمالي لرأس المال الضروري لاحتواء انحراف القروض موزع على الكيانات النظامية.	رأس المال النظامي المرجح بالمخاطر المرتبطة بهيكل أصول كل مؤسسة.	الأدوات المستعملة
الاستقرار المالي مقدر على مستوى كلي (يتضمن أيضا نظام الظل المصرفي) الرقابة التحوطية الكلية تعتمد على التكامل بين معلومات الخبراء وتوقعاتهم.	صلاية المؤسسات الفردية مطالبة بضمان سلامة النظام المالي. تتطلب الرقابة الاحترازية الجزئية مراقبين متخصصين.	من الناحية العملية

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Claudio Borio, implementing a macroprudential framework, blending boldness and realism, Bank for International Settlements, 22 July 2010.

Michel aglietta, la gouvernance financière mondiale, l'économie mondiale 2010, édition la Découverte, France, 2009, pp48-65.

يمكن تشبيه النظام المالي بمحفظة استثمارية، أين تعد المؤسسات المالية هي الأوراق المالية لتلك المحفظة، فالرقابة الاحترازية الجزئية تهتم بخسائر كل ورقة مالية على حدا، بينما الرقابة الاحترازية الكلية تهتم بالخسائر الإجمالية للمحفظة أي تهتم بالتعرض المشترك للمخاطر، فمن منظور التحوط الكلي درجة تنوع أو تركيز الخطر ليست في كل مؤسسة مالية، ولكن على مستوى كامل النظام أمر ضروري². ومنه فإن السياسية الاحترازية الكلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي من خلال منع أو تخفيف المخاطر النظامية (بعد زمني)، جعل القطاع المالي أكثر مرونة والحد من آثار العدوى وحل معضلات عدم التوازن المالي من خلال الحد من الاتجاهات المسيرة للدورية في النظام المالي (البعد القطاعي)، وتشجيع التحوط من خلال تنظيمات مالية تساعد على توفير البيئة المناسبة في السوق (بعد هيكلي).

2- أدوات السلامة الاحترازية الكلية:

هناك مجموعة من الأدوات لمعالجة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة، من أهمها مايلي³:

¹- لويس جاكوميه وإرلند نير، حماية الكل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012، العدد 49، ص 30-33.

²- Claudio Bario, l'approche macro prudentielle appliquée à la régulation et la surveillance financières, revue de stabilité financière n°13, banque de France, septembre 2009, p37.

³- لويس جاكوميه وإرلند نير، حماية الكل، مرجع سابق، ص 31-33. (بتصرف)

➤ **رأس المال الوقائي الديناميكي:** تشترط السلطات المعنية بالسلامة الاحترازية الكلية على المؤسسات المالية زيادة رؤوس أموالها عند ظهور علامات على نمو الائتمان بقوة غير عادية أو علامات على حدوث طفرة في أسعار الأصول مدفوعة بالائتمان.

➤ **تغيير أوزان المخاطر القطاعية:** وهي مصممة بحيث تكون أقل حدة من رؤوس الأموال الوقائية الديناميكية، وتفرض على المؤسسات زيادة رأس المال لتغطية القروض الجديدة في القطاعات التي تشهد ارتفاعا في المخاطر المفترطة (على سبيل المثال عمدت تركيا في 2012 إلى زيادة شروط منح قروض جديدة للأسر المعيشية لوقف النمو الكبير للقروض في هذه الشريحة)

➤ **المخصصات الديناميكية:** تدفع البنوك إلى تجنب أموال لتغطية خسائر القروض في أوقات اليسر حينما تكون خسائر الائتمان منخفضة نسبيا حتى تستعد الميزانيات العمومية للبنوك على نحو أفضل لاستيعاب الخسائر التي تتراكم في فترات هبوط النشاط (وضعت اسبانيا سنة 2000 نظاما ديناميكيا لمخصصات الخسائر ثم وضعته في وقت أقرب كل من شيلي وكولومبيا وبيرو وأورغواي).

➤ **نسب القروض إلى القيمة:** تطبيق الحد الأقصى لنسب القروض إلى القيمة للحد من المخاطر النظامية الناجمة عن فترات الانتعاش والكساد في أسواق العقارات، وتساعد هذه النسب في الحد من الرفع المالي للأسر المعيشية من خلال تقليل حجم القرض إلى أقل بكثير من قيمة العقار، ويمكن أيضا من كبح الزيادات في أسعار المساكن والحد من اضطراب الأسر المعيشية الحاصلة على قروض من التوقف عن السداد عند تحول دورة أسعار المساكن، وتكمل هذه النسب في الغالب نسب الدين إلى الدخل التي تهدف إلى تقليص الجزء الذي تتفقه الأسر المعيشية من دخلها على خدمة الدين.

➤ **شروط السيولة:** حينما يكون من السهل الحصول على تمويل، فزيادة رأس المال الوقائي الإلزامي من الأصول السائلة (وهي التي يمكن تحويلها بسهولة وسرعة إلى نقد) تؤدي إلى توافر الاحتياطي النقدي الذي يمكن الاعتماد عليه عند نزوب التمويل، ومن شأن هذه الزيادة في السيولة الإلزامية في أوقات متغيرة أيضا أن تكبح التوسع الائتماني المدفوع بالتمويل بالجملة المتقلب قصير الأجل وأن تضع حدا لخطورة الاعتماد على هذا التمويل (استحدثت نيوزيلندا وكوريا مثل هذه التدابير).

➤ **التدابير التي تستهدف الإقراض بعملة أجنبية:** إذا حصل المقترضون على قروض بعملة أجنبية، فقدرتهم على السداد يمكن أن تتأثر بقدر كبير في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية، وإذا لم يتمكنوا من حماية أنفسهم من هذا التقلب تؤدي تهديدات ارتفاع قيمة العملة الأجنبية إلى زيادة مخاطر الائتمان. وتشمل التدابير الاحترازية الكلية لتقليص هذه المخاطر وضع حدود لحافطة الإقراض بعملة أجنبية وقيود أخرى كاشتراط زيادة رأس المال وتشديد نسب القرض إلى القيمة والدين والدخل في حالة القروض بعملة أجنبية (اعتمد هذا المنهج في عدد من البلدان الصاعدة في أوروبا الوسطى والشرقية). وتستخدم هذه الأدوات أيضا في السياسة الميكرو-احترازية كما يتبين في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2) : الأدوات المستخدمة في كل من السياسة الميكرو و الماكرو-احترازية.

الأداة	ميكرو-احترازية	ماكرو-احترازية
متطلبات الحد الأدنى لرأس المال للمؤسسة الفردية	X	
أوزان ترجيح مخاطر رأس المال	X	X
متطلبات الدعامة الثانية لبازل2	X	X
رأس المال الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية بازل3	X	
واق حفظ المال	X	
ضريبة إضافية نظامية على رأس المال	X	
تكوين مخصصات ديناميكية	X	X
نسبة الرافعة المالية	X	X
حدود التعرض الكبير	X	X
نسبة القروض إلى القيمة (LTV)	X	X
نسبة الأرصدة المدينة إلى الدخل (DTI)	X	X
حدود النقد الأجنبي	X	X
متطلبات السيولة	X	X
معايير إدارة المخاطر	X	
معايير منح الترخيص	X	

المصدر: صندوق النقد العربي، توافق السياسات الاحترازية مع السياسات الاقتصادية الكلية، الامارات العربية المتحدة، رقم 81، 2017.

3- تحديات استخدام سياسات الماكرو-اخترازية: يمكن ايجاز تحديات نجاح استخدام السياسات التحوطية الكلية

في¹:

- توفير بيئة رقابية قادرة على تحقيق النمو المنضبط للنشاط المصرفي والمالي في إطار تعامل السلطات الرقابية مع المؤسسات المالية الخاضعة لرقابتها، لتوفير فرص عمل متكافئة.
- تحقيق التوازن في التعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية، وذلك بمراعاة ألا تكون سياسات التحوط متشددة ترهق المؤسسات المالية وتشغلها في إجراءات ذات تأثير سلبي على كفاءة العمل لديها، ومن تم إضعاف دورها في الاقتصاد الحقيقي.
- التحوط من المخاطر الناتجة عن أنشطة المؤسسات والبنوك غير المراقبة (الظل)، سواء كانت هذه المخاطر من داخل الدولة المعنية او من خارجها. مما يتطلب التنسيق والتعاون المستمر بين الجهات التنظيمية والرقابية لمختلف الدول.
- توفير بنية تحتية داعمة، كوجود شبكات الأمان المناسبة كنظام توفير السيولة في الأوضاع الطارئة، ونظام التأمين على الودائع، نظام إعسار ذو كفاءة عالية لتقليص الآثار السلبية والخسائر الناجمة عن الإفلاس.
- الأخذ بعين الاعتبار الضوابط الرقابية الخاصة بالإشراف على العمل المصرفي الإسلامي.

¹ - محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، مداخلة اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة، سبتمبر 2015.

- توفير الكوادر البشرية المؤهلة في مختلف مجالات العمل المصرفي والمالي والقانوني.

ثانيا: أدوات السياسة الماكرو-حترافية في بازل3:

جاءت بازل3 بإصلاحات شاملة للنظام المالي ذات بعدين ميكرو وماكرو احترازي يمكن تصنيفها في المحاور التالية:

1-محور رأس المال: بالنسبة لرأس المال اقترحت اللجنة إصلاحات في جانبين:

أ-تحسين جودة وكمية وشفافية قاعدة رأس المال : حيث طالبت ب:

➤ التركيز على حقوق الملكية ضمن الشريحة الأولى التي تعتبر النواة الصلبة وهي تتكون من رأس المال الأساسي (رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات المعلنة، الأرباح المحتجزة، حقوق الأقلية للفروع المجموعة للمصرف) تقتطع منها الاستثمارات غير المجموعة في المؤسسات المالية عندما يزيد الاحتفاظ عن مستويات معينة¹، معالجة¹ الاستثمارات الهامة في الأسهم العادية لمؤسسات مالية غير مجموعة (مصارف، تأمين، وهيئات مالية أخرى)، حقوق خدمة الرهن، وأصول ضريبية مؤجلة من اختلافات زمنية.

➤ تشديد الشروط الواجب توفرها في الأدوات الأخرى التي يتسم تضمينها في الشريحة الأولى، من قاعدة رأس المال أو ما يعرف بالشريحة الأولى الإضافية (أن تكون ثانوية بالنسبة لحقوق المودعين والدائنين، لها طابع الديومومة، غير مجموعة للأرباح والعوائد). الأدوات الهجينة التي يمكن تعويضها غير معترف بها ضمن الشريحة الأولى.

➤ تبسيط وتخفيض الشريحة الثانية من قاعدة رأس المال، بحيث يتم إخضاع جميع عناصرها إلى معيار واحد يتضمن مجموعة من الشروط المحددة أهمها: أن تكون هذه العناصر ثانوية بالنسبة لحقوق المودعين والدائنين، ذات استحقاق لا يقل عن خمس سنوات، ويتم استهلاكها على أساس ثابت خلال السنوات الخمس لتاريخ الاستحقاق².

➤ إلغاء الشريحة الثالثة من شرائح قاعدة رأس المال، الأمر الذي سيضمن أن رأس المال المستخدم لاستيفاء متطلبات مخاطر السوق سيتمتع بالتنوع ذاتها من التكوين بالنسبة لرأس المال المستخدم لاستيفاء متطلبات مخاطر الائتمان والتشغيل.

ب- تعزيز المتطلبات الكمية من رأس المال:

المصارف مطالبة بالامتثال لثلاث نسب قررتها لجنة بازل في أجل أقصاه جانفي 2019 على النحو التالي³:

*-إذا تجاوزت الملكية في الأسهم العادية لمؤسسة مالية 10% من الأسهم العادية لهذه المؤسسات المالية، يجب اقتطاع مبلغ الملكية بالكامل، وإذا كان مجمع ملكية المصرف في أسهم مؤسسات مالية أخرى يزيد عن 10% من حقوق ملكية المصرف، يجب اقتطاع ما يزيد عن ال 10%.

**- تلخص تلك المعالجة في أنه بدلا من اقتطاع كامل، يمكن للبنود التالية أن تتلقى كل واحد منها اعترافا عند احتساب مكون حقوق الملكية من الشريحة الأولى، مع اعتراف محدد ب10% من مكون حقوق ملكية المصرف، استثمارات هامة في الأسهم العادية لمؤسسات مالية غير مجموعة (مصارف، تأمين، وهيئات مالية أخرى) "هامة" يعني أكثر من 10% من رأس المال المصدر، حقوق خدمة الرهن، أصول ضريبية مؤجلة تنشأ من فروقات زمنية، ويجب على المصرف اقتطاع المبلغ الذي بموجبه يزيد مجموعة البنود الثلاثة عن 15% من مكون حقوق الملكية الشريحة الأولى (محتسبة قبل اقتطاع هذه البنود ولكن بعد اقتطاع "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى، باستثناء حقوق خدمة الرهن، الأصول الضريبية المؤجلة التي تنشأ من نقل الخسارة الصافية، الاستثمارات في الأسهم الخاصة، استثمارات أخرى في مؤسسات مالية غير خاضعة للعتبة أعلاه، تقصير في مؤونات الخسائر المتوقعة، احتياطات تحوط التدفقات النقدية، التغيرات المتراكمة في خطر الائتمان الخاص، وأصول صناديق التقاعد" من مكون حقوق الملكية من الشريحة الأولى) تخضع البنود المتضمنة في مجمع ل15% لإفصاح كلي. المرجع: عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013، ص317.

²ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010، ص180.

³-olivier de bandt et les autres, stabilité financière, Boek supérieur s.a, Bruxelles, 2013, p198.

➤ نسبة متطلبات رأس المال (النواة الصلبة) (CET1) من الشريحة 1 (نسبة الملاءة لبازل 2) وتساوي الشريحة الأولى لرأس المال /مخاطر الائتمان(بما فيها خطر الطرف المقابل والتوريق)+مخاطر السوق+ مخاطر التشغيل ≤4.5% (+الاحتفاظ(وسادة)بها مش احتياطي من الأسهم العادية للحفاظ على رأس المال (Capital conservation buffer) بنسبة 2.5% من الأصول والتعهدات المصرفية، لمواجهة فترات الضغط المستقبلية)

➤ نسبة الشريحة 1 (رأس المال من الشريحة 1) ≤6% (+وسادة الاحتفاظ 2.5%) وبالتالي ارتفعت العتبة المقررة في بازل 2 (4%) مع تعزيز شروط مكونات الشريحة الأولى.

➤ نسبة رأس المال الإجمالية ≤8% (+2.5% وسادة الاحتفاظ) بينما المستوى المحدد لبازل 2 كان 8%. وبالتالي فالمصارف ملزمة بالتقيد بنسبة (CET1) المقدرة ب7% مقابل 2% في بازل 2، بالإضافة إلى التعريف الدقيق لرأس المال الذي أقرته بازل 3، أي ما يقارب زيادة تقدر بسبعة أضعاف متطلبات رأس المال ذو النوعية الجيدة.

فمقترح احتياطي الحفاظ على رأس المال المقدر ب2.5% مثلاً، يهدف إلى ضمان استمرار المصارف بالحفاظ على احتياطي رأس مال يمكن استخدامه لامتناس الخسائر خلال فترات ضغط مالي واقتصادي، في حين يسمح للمصارف باستخدام الاحتياطي في فترات من الضغط، وكلما اقتربت نسب رأس المال التنظيمية من متطلبات الحد الأدنى، كلما ازدادت القيود على توزيعات الأرباح. وسيعزز إطار العمل هذا، هدف الإشراف والحوكمة السليمة في المصارف ومعالجة مشكلة التصرف الجماعي التي منعت بعض المصارف من تقليص التوزيعات، كالمكافآت التقديرية وأنصبة الأرباح المرتفعة، حتى عند مواجهة أوضاع تدهور رأس المال.¹

كما اقترحت اللجنة أيضاً تطبيق احتياطي معاكس مقابل للدورة الاقتصادية بين 0% و2.5% من حقوق الملكية للأسهم العادية أو رأسمال آخر قادر على امتصاص الخسارة بشكل كامل وفقاً للظروف الوطنية، والغاية من الاحتياطي المقابل للدورة الاقتصادية هو تحقيق هدف "الماكرو- احترازي الأوسع" والمتمثل بحماية القطاع المصرفي من فترات نمو مفرط في الائتمان المجمع، يعمل بهذا الاحتياطي في أي بلد كان، فقط عند وجود نمو ائتمان مفرط، حاصل في نظام مليء بالمخاطر.²

2- مراجعة دعامات بازل 2:

أ-مراجعة الدعامة الأولى: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:

ركزت إصلاحات الدعامة الأولى من بازل 2 على ما يلي:

تعزيز تغطية المخاطر: أظهرت بعض الإحصاءات التي نشرها بنك التسويات الدولية في الفترة الممتدة ما بين 2004-2009، أن أكبر خمسين مصرفاً على مستوى عالمي شهدت نمواً في أصولها الإجمالية أسرع من مجموع مخاطرها المرجحة، وبالتالي في هذه الفترة طورت هذه المصارف عملياتها في السوق التي تخضع لمتطلبات رأس مال متدنية حسب بازل 2،³ وفي هذا الشأن قامت اللجنة بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية الخسائر المحتملة لمخاطر السوق وربط ذلك بتعديل التقييم الائتماني (CVA) عند حدوث انخفاض في الملاءة الائتمانية للطرف المقابل، ومن ناحية

¹- عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل 3، ص328.

²- نفس المرجع، ص328.

³-olivier de bandt et les autres, op cit,p198.

أخرى يمكن أن تتعرض المصارف لخسائر في البنود خارج الميزانية على المنتجات التي توظفها نيابة عن العملاء أو منتجات إدارة الأصول والتي قد تنشأ عن احتمال دفع تعويضات للمسيرين وهو ما يعرف بالمخاطر التجارية المنقولة¹.
تغطية مخاطر محفظة التداول: عززت اللجنة من متطلبات رأس المال فيما يخص التعرض للمخاطر ضمن محفظة التداول بما في ذلك التعرضات الناجمة عن عمليات التوريق والمشتقات المالية، من أجل زيادة رأس المال لتغطية هذه الأدوات الخطرة، التقليل من تقلبات الدورة الاقتصادية تدابير من نوع بمقياس إدارة مخاطر التعامل في عقود المشتقات (VAR) والتقليل من الخطر النظامي، فقد اقترحت اللجنة مجموعة من التدابير على النحو التالي²:

- إضافة تكلفة لرأس المال من نوع (VAR) * للضغط (معايرة معامل الخطر في فترات ضغط 12 شهرا)، وتعزيز متطلبات إدارة مخاطر الطرف المقابل (ضمانات، اختبارات تحمل الضغط)
- تصنيف ترجيحات تعرضات عملية توريق محفظة التداول، على تلك للمحفظة المصرفية مع تطبيق ترجيحات أعلى بالنسبة للتعرضات المعاد توريقها.
- فرض أعباء على رأس المال إضافية لمواجهة الخسائر المحتملة للقيم المرتبطة بخطر عدم الدفع أو انخفاض تصنيف الطرف المقابل أي ما يعرف بCVA و** IRC
- الأخذ بعين الاعتبار خطر الارتباط بين المؤسسات المالية وتشجيع استخدام غرف المقاصة المركزية للمنتجات المشتقة.
- التحكم في الرفع المالي (نسبة المديونية):**
- أدخلت بازل3 نسبة جديدة لرأس المال توصف بالبسيطة والشفافة ومقياس غير مستند إلى المخاطر مكمل بمصادقية متطلبات رأس المال المرتكزة على المخاطر تهدف إلى³:
- الحد من تراكم أثر الرفع المالي في القطاع المصرفي، المساهمة في تقدير عملية انقلاب الرافعة ذات الأثر السلبي على القطاع المصرفي والاقتصاد ككل؛
- استكمال متطلبات رأس المال المحسوبة بالمخاطر بإجراء أسهل ليس له علاقة بالمخاطر يهدف إلى تحقيق الأمان؛
- توفير حماية إضافية ضد خطر النموذج* وخطر القياس (backstop).
- والنسبة المقترحة حددت ب3% أي أن مجموع عروض المصرف (الميزانية و خارج الميزانية) لا يمكن أن تتجاوز 33 مرة رأس المال الشريحة 1 له.

نسبة الرفع المالي = رأس المال من الشريحة الأولى / مجموع عروض المصرف ≤ 3%

¹ -بنك قطر المركزي، إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالث، الباب الثالث عشر، الطبعة الثالثة عشرة، نوفمبر 2011، ص658.

² -KPMG, financial services, Bale III les impacts à anticiper ,France ,mars 2011.p9.

* -var التقليدية تقدر مخاطر خسارة القيمة المرتبطة بتقلبات أسعار السوق، كتقلبات أسعار الفائدة لكن الجديدة تأخذ بعين الاعتبار خطر الائتمان أي خطر تدني جودة المصدر للسندات ، سواء بالفشل أو بانخفاض التصنيف.

**CVA credit valuation adjustment et IRC :incremental risk charge.

³ -Basel committee, Baselll, a global regulatory framework of banking sustems, op cit, p67.

* -أدخلت بازل 2 تطورات كبيرة في مجال قياس المخاطر خاصة فيما يتعلق بإمكانية المصارف استعمال النموذج الداخلي، مما أدى إلى ظهور مخاطر جديدة، منها خطر "قياس أكبر للمخاطر"، وصعوبة النموذج زادت من مخاطر عدم تماثل المعلومات بين المصارف و الهيئات الإشرافية مما قاد إلى إنشاء مخاطر النموذج مما تسبب في ضعف تقدير المخاطر الحقيقية.

إدخال الأصول خارج الميزانية في حساب النسبة هو بطريقة غير مباشرة الأخذ بعين الاعتبار العروض من نشاطات الظل المصرفي والتقليل من خطر التحكيم النظامي، التي تدفع بالمصارف إلى تحويل أصولها من الميزانية إلى خارجها. ب-مراجعة الدعامة الثانية: وقد تم مراجعة العناصر التالية:

تسيير ومراقبة المخاطر: قامت لجنة بازل بتعزيز الدعامة الثانية لبازل2 والمتعلقة بعملية المراجعة الرقابية برفع مستوى الالتزامات المتعلقة بإدارة المخاطر والإشراف، تتضمن مقترحات اللجنة في هذا الشأن مبادئ لتعزيز حوكمة المصارف، خاصة تلك المتعلقة بالالتزامات خارج الميزانية وعمليات التوريق، تسيير فعال لتركز المخاطر وإنشاء حوافز لإدارة أفضل للمخاطر والعوائد على المدى الطويل، خاصة فيما يتعلق بنظام المكافآت والتعويضات وقياس المخاطر، تعزيز تقنيات التقدير وطرق التعرف وقياس خسائر القروض، ممارسة سليمة لاختبارات الضغط أو اختبارات القدرة على التحمل، وعلى الجهات الرقابية التركيز على أن¹:

- إدارة المصرف تضمن أنها تحدد وتقيس بشكل سليم المخاطر التي يتعرض لها المصرف؛
- تكون جميع المخاطر (سواء داخل أو خارج الميزانية) مغطاة بشكل كاف؛
- تتناسب تفاصيل وتطورات برامج إدارة المخاطر في المصارف مع حجم وتعقيدات أعمالها والمستوى العام للمخاطر الذي تقبله المصارف؛
- تتطور إدارة المخاطر حتى تتمكن من متابعة الابتكارات المالية السريعة، والنمو المتزايد للمنتجات المركبة؛
- تحدد الهيئة الرقابية إذا ما كان المصرف يتمتع بإدارة سليمة للمخاطر من خلال تحديد المخاطر وقياسها وإدارتها والتخفيف منها بشكل ملائم، والإبلاغ بوضوح عن حقيقة مدى عمق هذه المخاطر بطريقة دقيقة و سهلة للفهم، القيام بفحص دقيق بشكل مستمر للتعرف على الخسائر المحتملة واحتياطات السيولة في ظروف صعبة، وضع حد أدنى من المعايير الداخلية المناسبة للالتزامات الخسائر ورأس مال الطوارئ؛
- تحدد المصارف المصادر الممكنة لمخاطر السمعة التي تتعرض لها، وتضع السياسات المناسبة للتعامل معها.
- اختبارات التحمل: اختبار التحمل هو أداة هامة تستخدمها المصارف لإدارة المخاطر الداخلية، وذلك من خلال إطار كفاية رأس المال بازل2، وقد ركزت بازل3 على هذه الأداة من خلال إلزام المصارف على وضع برنامج شامل لاختبار ضغط خطر الطرف المقابل، باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشاف في ظل الأوضاع وظروف عمل صعبة وقياس أثر هذا الانكشاف على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف، هذه الاختبارات يجب أن تشمل احتمال وقوع صدمة شديدة عندما تتغير العلاقات بين عوامل الخطر². توفر الاختبارات لإدارة المصرف مؤشرا على مستوى مناسب من رأس المال اللازم لتحمل تدهور الأوضاع الاقتصادية، وهي تلعب دورا هاما في³:
- التغلب على القيود المفروضة على النماذج والبيانات التاريخية؛
- دعم التواصل الداخلي والخارجي؛

¹--ميلود زنكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، مرجع سابق، ص188.

²--Comité de bale sur le contrôle bancaire, Bale III : disposition réglementaire mondial visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, BRI, suisse, decembre 2010, p41

³-- Basel committee on banking supervision, principales for sound stress testing practices and supervision, BIS, switzerland, may 2009, p01.

➤ تغذية إجراءات التخطيط لرأس المال والسيولة؛

➤ تسهيل تطور إعداد خطط تخفيف المخاطر المستعجلة وفق مجموعة من الشروط.

اختبار الإجهاد مهم خصوصا بعد فترات طويلة من الظروف الاقتصادية والمالية الجيدة، التي تؤدي إلى التراخي والتفريط في تقدير حجم المخاطر بل هو أيضا أداة رئيسية لإدارة المخاطر خلال فترات التوسع، عندما يؤدي الابتكار إلى المنتجات الجديدة التي تنمو بسرعة وتقتصر لفقدان البيانات المتاحة.

ج-مراجعة الدعامة الثالثة:انضباط السوق:

حددت الدعامة الثالثة لبازل 2 مجموعة من الشروط لطبيعة المعلومات التي يجب توفرها استكمالا للدعامة الأولى والثانية، والتي تمكن للمتدخلين في السوق تحديد كفاية رأس المال لأي مصرف، وطرق تقييمه للمخاطر. وقد وضعت اللجنة مجموعة من المقترحات لتعديل الدعامة الثالثة لبازل 2 والمتعلقة بانضباط السوق وتضم هذه التعديلات أساسا توفير المعلومات المتعلقة بالتوريق، الالتزامات خارج الميزانية ونشاطات السوق، والتي تمنع مستقبلا إثارة الشكوك حول قوة ميزانية البنوك ذات الصلة بالأنشطة السوقية للمصارف¹.

3- معايير احترازية عالمية للسيولة :

باقتراح معايير جديدة لمتطلبات السيولة من خلال: نسبتين لتغطية السيولة، مجموعة من مؤشرات "أدوات المتابعة" مكملتا لهما، ومجموعة مبادئ للتسيير الحسن لمخاطر السيولة.

نسبة السيولة قصيرة الأجل : نسبة السيولة للمدى القصير (LCR) أو نسبة تغطية السيولة تهدف إلى جعل المصارف تحتفظ بأصول ذات سيولة جيدة (HQLA) وكافية لمواجهة مشاكل في الخزينة لفترة 30 يوما في ظروف ضغط حاد قصير المدى.

$$LCR = \frac{\text{الأصول العالية الجودة}}{\text{مجموع تدفقات السيولة الصافية}} \text{ لمدة 30 يوما} \leq 100\% \text{ }^2$$

نسبة السيولة طويلة الأجل: نسبة تغطية السيولة للمدى الطويل: NSFR أو صافي نسبة التمويل المستقر، يتطلب امتلاك مصادر تمويل مستقرة لتمويل نشاطاتها على مدى سنة واحدة على الأقل.

$$NSFR = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \leq 100\% \text{ }^3$$

¹ – Nout Wellik, au-delà de la crise :la réponse stratégique du comité de Bâle, revue de la stabilité financière ;n°13, banque de France, septembre 2009, pp(133-141).

* (النقدية، احتياطات لدى البنك المركزي، سندات الديون السيادية، وتقدر بقيمتها كاملة بدون خصم) بالدرجة الأولى، ثم تليها (سندات الديون العمومية، السندات المغطاة وسندات المؤسسات غير المالية متوسطة التصنيف بعد خصم 15%) ويجب أن لا تشكل أكثر من 40% من مخزون الأصول السائلة، بالإضافة إلى سندات أخرى حسب تقدير السلطة الرقابية تخضع لخصم 50% من قيمتها الإجمالية ولا تشكل أكثر من 15% من مخزون الأصول السائلة.
**- تحسب بالاستعانة بمعدلات سحب الودائع والالتزامات المشروطة في غضون 30 يوما.

² – BASEL III. Handbook, Accenture ,2011.p 38.

***- ويشمل البنود التالية: رأس مال المصرف (الشرح 1+2)، الأسهم الممتازة التي يكون استحقاقها لسنة فأكثر، والالتزامات التي يكون استحقاقها أقل من سنة الودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق أو الودائع لأجل التي استحقاقها أقل من سنة والتي يتوقع بقائها لدى المصرف في حدوث أحداث حرجة، يتم ضرب البنود في معامل يتراوح بين (صفر و 100%) قبل إدراجها في بسط النسبة.

****- ويستند على الميزانية وخارج الميزانية ويشمل النقدية والأوراق المالية لأقل من سنة.

³ – BASEL III. Handbook, Accenture ,2011.p 43.

بالإضافة إلى إلزام المصارف بتطوير اختبارات الضغط بإدخال مخاطر السيولة إلى جانب المخاطر الأخرى، حيث أن مخطط التمويل الاستعجالي للبنوك ومخزون السيولة يجب أن يأخذ بعين الاعتبار نتائج اختبارات الضغط.

مبادئ المراقبة والتسيير الحسن لمخاطر السيولة

نشرت لجنة بازل في سبتمبر 2008، "مبادئ المراقبة والتسيير الحسن لمخاطر السيولة" وهي عبارة عن توصيات وضعت انطلاقاً من مراجعة عميقة لتطبيقات تسيير مخاطر السيولة للمؤسسات المصرفية المنشورة في سنة 2000، تتضمن هذه التوصيات سبعة عشرة مبدأ رئيسياً حول المحاور التالية¹:

➤ **المبدأ الأساسي للإشراف على مخاطر السيولة:** يقع على عاتق المصرف تطبيق إدارة سليمة لتسيير مخاطر السيولة وذلك بوضع إطار قوي يتصف بالديمومة، من خلال الاحتفاظ بهامش حماية من الأصول شديدة السيولة وذات جودة عالية، كما يجب على المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة الصدمة. ويتعين على السلطة الرقابية تقييم نظام إدارة السيولة المنتهج لكل مصرف، وكذا مدى كفاية السيولة وقدرة المصارف على مواجهة عجز السيولة بسرعة في حالة توقع الأزمة من أجل حماية المودعين والتقليل من آثار الأزمة على النظام المالي ككل.

➤ **الحوكمة في إدارة مخاطر السيولة:** من المبدأ الثاني إلى المبدأ الرابع تتلخص في أنه على المصرف تحديد مستوى مقبول من مخاطر السيولة يناسب إستراتيجيته التجارية وحجمه ومكانته في النظام المالي، وعلى مجلس الإدارة المتابعة بعناية إستراتيجية المصرف وسياساته المتبعة حسب المستوى المقبول المحدد لمخاطر السيولة والتأكد من أن المصرف يحتفظ بالسيولة الكافية، فعليها على الأقل معاينة المؤشرات المتعلقة بالموضوع مرة واحدة في السنة، كما على المصرف الأخذ بعين الاعتبار أثناء نشاطاته (داخل وخارج الميزانية) تكاليف وفوائد مخاطر السيولة في جميع العمليات المتعلقة بالتسيير وقياس النتائج الموافقة للمنتجات الجديدة.

➤ **قياس وإدارة مخاطر السيولة:** من المبدأ الخامس إلى المبدأ الثالث العاشر وتتلخص في: إلزام المصارف بتحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة، تنوع مصادر وأشكال التمويل، إدارة الضمانات ومخاطر السيولة اليومية، اختبار التحمل، خطر التمويل في حالات الطوارئ، توفر هامش حماية من الأصول السائلة ذات النوعية الرفيعة.

➤ **متطلبات الإفصاح عن السيولة:** المبدأ الثالث عشر حيث على المصارف القيام بنشر وبصورة منتظمة المعلومات التي تسمح للمعاملين في السوق للوصول إلى رأي واضح بشأن وضعية السيولة في كل مؤسسة.

➤ **الإطار الرقابي الخاص بمراقبة وتقييم مخاطر السيولة:** من المبدأ الرابع عشر إلى المبدأ السابع عشر وتتلخص في وظائف السلطات الرقابية من خلال تحديد طرق التقييم الدوري، أدوات إدارة مخاطر السيولة لكل مؤسسة، تبادل المعلومات على الصعيد الوطني والدولي ومع غيرهم من المشرفين والهيئات المتخصصة مثل البنوك المركزية، من أجل تعزيز التعاون في مجال إدارة مخاطر السيولة، تكثيف التعاون وتبادل المعلومات خاصة في الظروف الحرجة.

4- متطلبات إضافية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية :

¹-comité de balle sur le contrôle bancaire, principes de seine gestion et de surveillance du risque de liquidité,BIS ,Suisse, septembre2008.

تعرف المؤسسات ذات الأهمية النظامية بأنها المؤسسات التي في حالة فشلها تؤثر بصورة بالغة على مجمل النظام المالي ويمتد أثرها إلى الاقتصاد الحقيقي، خاصة فيما يتعلق بحجمها، تعقيدها وترابطها. وتتميز بأنها¹:
ذات نشاط دولي أو عابر للحدود: الهدف من هذا المؤشر تحديد البعد العالمي للمؤسسة، فاحتمال أن الصعوبات أو فشل مؤسسة لها تأثير على نطاق عالمي يختلف مع حجم أنشطتها عبر الحدود، فكلما كان المصرف أكثر شمولية كلما زادت صعوبة إنقاذه وتجنب آثار العدوى على نطاق واسع. ويندرج تحت هذا المعيار مؤشرين للقياس: المستحقات عبر الحدود والالتزامات عبر الحدود.

الحجم: يتناسب حجم الضرر الذي يحدثه تعثر مصرف ما على الاقتصاد طردياً مع كبر حجم حصة هذا المصرف، فكلما كان للمصرف نشاطاً كبيراً كلما زادت أهميته النظامية، ويتم قياس حجم المصرف بنفس الطريقة المستخدمة لتحديد إجمالي الانكشاف (الانكشاف الإجمالي كما ومعرف في مؤشرات الرفع المالي²) في بازل3.
الارتباط: من الممكن أن تعثر مؤسسة مالية ما تزيد من احتمالية تعثر مؤسسات مالية أخرى بسبب شبكة الالتزامات التي تربط فيما بينها. لذا فإن الأثر النظامي لمصرف أو مؤسسة مالية بدون شك مرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة ارتباطها بباقي المؤسسات المالية. ويندرج تحت هذا المعيار ثلاث مؤشرات: الأصول ضمن النظام المالي، الخصوم ضمن النظام المالي ونسبة التمويل بالجملة.

الاستبدال: تنشأ أهمية المؤسسة النظامية حسب هذا المعيار من كونها تقدم خدمة حصرية، ففي حالة تعثرها يصعب استبدالها بسهولة. ويندرج تحت هذا المعيار المؤشرات التالية: الأصول محل النزاع القانونية، المدفوعات التي تم تسويتها أو تنفيذها من خلال نظام الدفع، قيم المعاملات المضمونة في سوق الأوراق المالية.

التعقيد: (النشاطات غير التقليدية بالنسبة لمؤسسات التأمين) الأثر النظامي لفشل مؤسسة مالية مرتبط طردياً مع درجة تعقد المؤسسة عموماً، سواء كان التعقد تجاري هيكلي أو تشغيلي، فكلما زاد تعقد المؤسسة كلما ارتفعت تكلفة ومدة تصفيته في حالة الفشل، وتندرج تحت هذا المعيار المؤشرات التالية: القيمة الإسمية للمشتقات المالية خارج المقصورة OTC، أصول المستوى الثالث (أصول غير سائلة يصعب حساب قيمتها العادلة إلا بالاعتماد على التقديرات)، الأوراق المالية المتداولة أو المتاحة للتداول.

ومن المهم الإشارة إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قامت ببناء على طلب مجموعة دول العشرين، باستكمال الجهود المبذولة للحد من المخاطر النظامية على المستوى العالمي، بوضع إطار مرجعي مماثل ومكمل للإطار السابق يعالج المخاطر النظامية للمؤسسات المصرفية المحلية، ويأتي ذلك من منطلق أن الكثير من المؤسسات المصرفية المحلية وعلى الرغم من كونها قد لا تكون ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي، إلا أنها قد تتسم بكونها ذات أهمية نظامية كبيرة على المستوى المحلي. كما أن البعض من هذه المؤسسات المصرفية قد يكون له علاقات ارتباطية عبر الحدود عبر فروعه بالخارج أو مع مؤسسات مصرفية أخرى في الدول المجاورة (أهمية نظامية إقليمية)².

¹-comité de bale sur le contrôle bancaire, banque d'importance systémique mondiale méthodologie d'évaluation et exigence de capacité additionnelles et absorption des pertes, BIS, 2011, pp5-10.

²الواردة في الفقرات 157-164 في مقررات بازل 3. تحسب نتيجة كل مصرف بقسمة مجموع تعرضات المصرف على إجمالي التعرضات لمصارف العينة.

²-يمكن الإطلاع على هذا الإطار بالرجوع إلى: محمد يسر برزني، هبة عبد المنعم، التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص ص 12-17.

تهدف هذه الشروط إلى إيجاد طريقة لمعالجة حالات الفشل لدى هذه المؤسسات دون تحميل دافعي الضرائب تكاليف انهيارها.

➤ **متطلبات إضافية في رأس المال:** المنهجية المقترحة من لجنة بازل المتعلقة بالمعايير الخمسة المذكورة سابقا لتقييم طبيعة نظامية المؤسسة المالية بأوزان ترجيحية متساوية (20%) لكل منها يسمح بإعطاء نتيجة لكل مؤسسة ، وبالتالي تم توزيع وفقاً لمجموعة من الشرائح المختلفة للأهمية النظامية وتشمل هذه الشرائح خمس شرائح رئيسية، حيث تبدأ الشريحة الأولى بالمستوى الذي يفوق المعيار الفاصل بين اعتبار البنك ذو أهمية نظامية أولاً ، وهو ما يمثل أدنى مستوى من المخاطر النظامية ويستمر حتى القيمة A للمخاطر النظامية، ثم أربع شرائح متدرجة للأهمية النظامية متساوية من حيث مدى كل منها، وبالنهاية شريحة خامسة تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية تفوق فيها مستويات المخاطر النظامية مستوى محدد D. كما يوضحه الجدول

جدول رقم () المتطلبات الإضافية لرأس المال للمؤسسات ذات الأهمية النظامية.

الشرية	المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %
1	الحد الفاصل A -	1.0
2	A-B	1.50
3	B-C	2.0
4	C-D	2.5
5	D-	3.5

Source : comité de bale, banque d'importance systémique mondiale, op cit, p16

تمثل هذه النسب التي وضعتها لجنة بازل الحدود الدنيا للمتطلبات الإضافية، وبإمكان السلطات الوطنية فرض نسب أكبر منها. فتحديد مقدار رأس المال المطلوب لمواجهة الصدمات يعتمد على قدرة دافعي الضرائب على تمويل هذه المؤسسات حال فشلها. فكلما انخفضت متطلبات رأس المال لمواجهة الصدمات، كلما زادت الحاجة للإعتماد على أموال دافعي الضرائب لإنقاذ هذه المؤسسات حال فشلها. وكذلك كلما زادت احتمالات تلقي أي من هذه المؤسسات لدعم سيادي في حالة الإخفاق، كلما انخفضت كلفة تمويل متطلبات رأس المال الإضافي بالنسبة لهذه المؤسسات. وتعتمد طرق تقدير متطلبات رأس المال الإضافية، على حجم القاعدة الرأسمالية وتكاليف تمويل رأس المال الإضافي واحتمالات توقع فشل أي من هذه المؤسسات والتي يتم تحديدها استناداً إلى البيانات التاريخية الخاصة بعدد مرات الفشل أو تعثر هذه المؤسسات خلال فترات زمنية طويلة نسبياً¹.

➤ **تعزيز الرقابة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية:** من خلال الإطار الذي وضعه مجلس الاستقرار المالي فالمؤسسات ذات الأهمية النظامية تحوز على اهتمام متزايد من جانب السلطات الرقابية، كما يتم إنشاء سلطات قرار على المستوى الوطني مكلفة بتأمين المخططات وتسيير الأزمة في جميع أشكالها للمؤسسات ذات الأهمية النظامية. وتقوم هذه السلطات باتخاذ القرارات التالية إذا ما اقتضى الأمر²:

¹- محمد يسر برنيه، هبة عبد المنعم، التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014، ص 21.

²- KPMG, la maitrise du risque systémique, France, 2011, p5

- إقالة مسير المؤسسة وتعيين إداري خاص يتمتع بجميع الصلاحيات ومكلف بوضع مخطط تسوية الوضعية؛
- تسهيل وتصديق تحويل أو بيع الأصول والخصوم؛
- إنشاء هيئة لتسيير أصول المؤسسة؛
- إلزام المؤسسة بإجراء إصلاحات هيكلية وتنظيمية؛
- تحويل جميع أو جزء من نشاطات المؤسسة نحو مصرف بديل؛
- إلزام تحويل المحافظ بالنسبة لشركات التأمين؛
- تخفيض ديون المؤسسة ولا سيما من خلال آليات (bail-in)؛*
- اتخاذ قرارات بشأن زيادة رأس المال....

يوصي مجلس الإستقرار المالي سلطات القرار التي تقوم بتسوية الوضع بإيجاد الحلول بالتعاون مع نفس السلطات الأجنبية، كما يوصي بإنشاء مجموعة تسيير الأزمات للمؤسسات ذات الأهمية النظامية بمساهمة السلطات الرقابية وسلطات القرار، ووضع اتفاقيات تعاون دولية بين السلطات متعلقة بكل مؤسسة على حدى.

➤ **وضع خطط وقائية لاستعادة النشاط في حالة الفشل:** في نفس الإطار تلزم المؤسسات ذات الأهمية النظامية حسب لجنة بازل بإعداد خطط وقائية للإنعاش قوية وذات مصداقية. تقوم سلطات القرار والسلطات الرقابية بمتابعتها وتحديثها بانتظام على الأقل كل سنة مرة، وتتم مراجعتها من طرف مجموعة تسيير الأزمات للمؤسسة. كما يجب أن تشمل خطط الإنعاش على العديد من الأمور التي تزود السلطات الرقابية بتفاصيل تدابير المصرف وخطته الإنعاشية في حالة مواجهة الأزمات الحادة. وتتضمن هذه الأمور هيكلية المصرف، سيناريوهات الأزمات، علامات الإنذار المبكر وتفعيل الإنعاش، تدابير الإنعاش، خطة الاتصال، أنظمة المعلومات الإدارية، حوكمة إدارة الأزمات، التخفيف من العوائق¹.

ثالثاً: إجراءات السياسة الماكرو-احترازية في بعض الدول العربية:

1- تجربة البنك المركزي الكويتي:

قام بنك الكويت المركزي في مجال السياسة الماكرو-احترازية بإنشاء مكتب الاستقرار المالي في أوت 2011 بالبنك المركزي، كما قام بتطبيق وتحديث مجموعة واسعة من الأدوات والضوابط الرقابية للقطاع المصرفي في الكويت من أجل الحد من المخاطر النظامية، واسترشد البنك المركزي بمقترحات بازل 3 لصياغة متطلباته كما يلي²:

معيار كفاية رأس المال: أصدر البنك المركزي الكويتي في 2014/06/24 تعليمة بشأن تطبيق اتفاقية بازل 3، ألزم فيها البنوك بالاحتفاظ بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال المقدر ب 13% (بما فيه احتياطي الحفظ على رأس المال) بالإضافة إلى مصدات رأسمالية للتقلبات الاقتصادية ويتم تكوينها من حقوق المساهمين بمعدل صفر -2.5% من الأصول المرجحة من المخاطر بهدف بناء قاعدة رأسمالية إضافية في أوقات النمو المتسارع لمنح الائتمان للاستفادة منها في

*- وهي محاولة إنقاذ داخلية من خلال تحويل الديون إلى رأس مال (أسهم)

¹-KPMG, la maitrise du risque systémique, op cit.

² -بنك الكويت المركزي، التقرير السنوي 2016 وتعليمات البنك حول كفاية رأس المال المتاح في الموقع الرسمي للبنك: <http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/publications/annual-reports.jsp>

تاريخ الإطلاع 2018/08/13.

أوقات الكساد التي ستتبع هذا النمو. وقد حققت البنوك الكويتية حسب التقرير السنوي لبنك الكويت المركزي لسنة 2016، معدل كفاية رأس مال مجمع 18.6% وهي أعلى من النسبة المطلوبة، حيث كانت البنوك قادرة على زيادة رأسمالها خلال الفترة (2014-2016) وحققت معدل نمو رأس المال البنوك 10.3% مقارنة بالنمو في أصولها المرجحة بالمخاطر (4%) في عام 2016.

السيولة: في إطار تطبيق إصلاحات بازل3، وأدخل البنك المركزي نسبي تغطية السيولة، وقد تبين أن مستويات السيولة قوية لدى البنوك، حيث أن السيولة لدى البنوك تفوق بشكل مريح الحد الأدنى المطلوب (70% لعام 2016) وكذلك النهائية (100%) والتي من المفترض أن يبدأ سريانها في عام 2019.

الرفع المالي: أصدر بنك الكويت المركزي في 2014/10/21 تعليمات بشأن الرفع المالي بحيث يكون الحد الأدنى لنسبة الرفع المالي (3%) يفصح بشكل منتظم بشكل ربع سنوي، و قد بلغ معدل الرفع المالي نهاية 2016 نسبة 10.1%، وهو ما يؤكد على القدرة القوية للبنوك في تقديم التسهيلات الائتمانية دون تجاوز الحد الأدنى لمعدل الرفع المالي.

اختبارات الضغط: يجب أن يكون لدى البنك برنامج روتيني وقوي لاختبارات الضغط* باستخدام تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة، وذلك من خلال قياس أثر مثل هذه الانكشافات على مجموعة المالية للبنك، وبصفة خاصة على ملاءة وربحية البنك. ووفقا لاختبارات الضغط التي أجراها بنك الكويت المركزي لسنة 2016 بتطبيق عدد من السيناريوهات الاقتصادية الكلية والجزئية لصدمة مختلفة الشدة ولفترة ممتدة. تبين ان البنوك بصفة عامة تمكنت من المحافظة على معدل مرتفع لكفاية رأس المال، ورغم تفاوت أثر الصدمة من بنك لآخر إلا أن أدنى معدل لكفاية رأس المال بعد الصدمة قد بلغ 9.1%.

تحديد متطلبات رأس مال إضافية للبنوك ذات الأهمية النظامية محليا : وضع بنك الكويت المركزي متطلبات إضافية للبنوك ذات التأثير النظامي المحلي والتي سيتم تحديدها وفقا لمصفوفة تتضمن مجموعة من العوامل التي وضعتها لجنة بازل، بهدف توفير قاعدة رأسمالية أقوى لهذه البنوك للحد من التأثير السلبي على الأوضاع الاقتصادية في حالة وقوع هذه البنوك تحت ضغوط مالية، وتتمثل المتطلبات الإضافية في الاحتفاظ بمصدات رأسمالية إضافية تتراوح ما بين 0.5% و 2% من الأصول المرجحة من المخاطر على شكل حقوق المساهمين وفقا لما يحدده بنك الكويت لكل بنك سنويا.

2- تجربة البنك المركزي الأردني:

في ضوء جهود البنك المركزي الأردني لتعزيز الاستقرار المالي وتحليل المخاطر النظامية والسيطرة عليها تم تأسيس دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني عام 2013، والتي تقوم بإصدار تقرير الاستقرار المالي ومن أبرز المواضيع التي يتم التركيز عليها ما يلي¹:

*-يقوم بنك الكويت المركزي بتطبيق ثلاثة أنواع من اختبارات الضغط الأول منها تم تطويره داخليا لدى البنك المركزي في ضوء قاعدة بيانات خاصة بكل بنك وبالقطاع المصرفي ككل، ويستند النوع الثاني على نموذج مصمم من بنك الكويت لإجراء هذه الاختبارات من قبل البنوك بصورة نصف سنوية ضمن عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ويتمثل النوع الثالث فيما تجرته البنوك من اختبارات وفقا للرؤية الخاصة بكل بنك .

¹ -بنك الأردن المركزي، تقرير الاستقرار 2017 www.cbj.gov.jo تاريخ الاطلاع 2018/08/14.

معدل كفاية رأس المال: يتمتع الجهاز المصرفي في الأردن بنسبة كفاية أرسمال مرتفعة، حيث تعتبر من أعلى خمس نسب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هذا وقد تراوحت نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي في الأردن ما بين 18% و21% خلال الأعوام 2017 - 2007 ، وهي بشكل عام أعلى وبهامش مريح من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي والبالغة % 12 والنسبة المحددة من لجنة بازل والبالغة % 10.5 حسب مقرارات بازل 3 ، ومن الجدير ذكره أن هنالك تقارباً كبيراً ما بين نسبة كفاية رأس المال التنظيمي ونسبة رأس المال الأساسي حيث بلغت نسبة رأس المال الأساسي 17.4% في نهاية عام 2017 ، وهذا يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى الذي يعتبر أعلى مكونات رأس المال جودة وقدرة على امتصاص الخسائر.

السيولة: يتمتع الجهاز المصرفي الأردني بسيولة آمنة حيث أن إجمالي الموجودات ذات السيولة العالية شكلت حوالي 45.8% من إجمالي الموجودات في نهاية عام 2017 مقابل 48.9% في نهاية 2016 ، ويعود الانخفاض في نسب السيولة بشكل رئيسي إلى استمرار تحسن مستوى الائتمان الممنوح في البنوك الذي بدأ بشكل واضح في عام 2015 ليستمر أيضاً في عامي 2016 و 2017 مما أدى إلى نمو التسهيلات بشكل أكبر من نمو الودائع.

اختبارات الضغط: بينت نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة التي تستخدم لقياس قدرة البنوك على تحمل الصدمات أن الجهاز المصرفي الأردني قادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة، حيث تم وضع سيناريوهات افتراضية يتمثل بتفاقم الظروف الإقليمية المحيطة بالمملكة بالإضافة إلى تراجع حجم المساعدات من دول الخليج وانخفاض الدخل السياحي والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وارتفاع مؤشر التضخم، مما قد يؤدي إلى تباطؤ ملحوظ في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى البطالة وتراجع السوق المالي، كما تم أيضاً افتراض ارتفاع أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بشكل أكبر وأسرع من المتوقع وذلك في حال استمرار تحسن الأوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية واستمرار البنك المركزي الأردني برفع أسعار الفائدة على الدينار للمحافظة على جاذبية الدينار كعملة ادخارية، حيث بينت نتائج الاختبارات أن نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في الأردن ستبلغ بافتراض حدوث السيناريو أعلاه 17.5%، 16.9%، 16.3% للأعوام 2018 ، 2019 ، 2020 على التوالي، أي أنه وبافتراض أسوأ السيناريوهات فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن .

البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية: أصدر البنك المركزي الأردني في 2017/06/12 تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً رقم (2017/2) وذلك بهدف تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي في المحافظة على سلامة ومتانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام، وقد حددت هذه التعليمات منهجية موضوعية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي تعتمد على حجم البنك ومدى ترابطه مع البنوك الأخرى ومدى مساهمته في تقديم الخدمات المصرفية، بالإضافة إلى مستوى تعقيد عملياته المتمثل بحجم تواجده خارج المملكة وحجم استثماراته في الأسواق المالية، كما تضمنت هذه التعليمات فرض متطلبات رأس مال إضافية على هذه البنوك تتكون من حقوق حملة الأسهم العادية عالية الجودة تصل إلى 2.5% لتعزيز قدرتها على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة، بالإضافة إلى بعض المتطلبات الأخرى التي تهدف إلى تعزيز قواعد الحوكمة المؤسسية لدى هذه البنوك وتعزيز إدارات المخاطر لديها، كما ركزت هذه التعليمات على تعزيز الإطار الرقابي على هذه البنوك من خلال تعزيز تواصل البنك

المركزي مع مجالس إدارتها التنفيذية وتعزيز الرقابة عليها. كما تم الطلب بموجب هذه التعليمات أن يكون لدى هذه البنوك خطط إنعاش معتمدة من مجلس الإدارة للتعامل مع المخاطر التي قد يتعرض لها البنك عند مواجهته لأوضاع حرجة وشديدة الخطورة، حيث أنه على البنك ضمن هذه الخطة وضع وتوثيق قائمة بالإجراءات التي يمكن اللجوء إليها في هذه الحالة. هذا وقد تم منح البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي مهلة عام ونصف للإلتزام بالمتطلبات النوعية المطلوبة منها المتعلقة بالحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر وخطط الإنعاش، أما متطلبات رأس المال الإضافي فقد بدأت بشكل تدريجي مع نهاية عام 2017 وحتى نهاية عام 2020.

3- تجربة بنك الجزائر:

قصد التكفل بمهمة استقرار القطاع المصرفي، لاسيما من خلال السياسة الاحترازية الكلية، تم تنصيب لجنة الاستقرار المالي على مستوى بنك الجزائر، أسست هذه اللجنة على مستوى عال في سنة 2009، يرأسها المحافظ وتتكون من نواب المحافظ الثلاثة ومن أربعة مدراء عامين للمديريات المعنية بإشكالية استقرار وصلابة النظام المصرفي تتولى لجنة الاستقرار المالي القيام بمراجعة مؤشرات الصلابة المالية للمصارف، ومن أجل الانتقال إلى العمل بمعايير بازل3، أصدر البنك عدة تنظيمات تتركز على تطوير المؤشرات التالية:

الملاءة: في 2014/02/16 بنك الجزائر النظام 14-01 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك، حيث حدد نسب الملاءة بمعامل أدنى قدره 9.5%* بين مجموع الأموال الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع المخاطر القرض والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق، من جهة أخرى، ابتداء من أكتوبر 2014. على أن يغطي رأس المال القاعدي كلا من مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة 7% على الأقل، كما يجب على المصارف أن تشكل وسادة، تدعى "وسادة الأمان" تتكون من الأموال الخاصة الأساسية تغطي 2.5% من مخاطرها المرجحة¹. في نهاية 2016، بلغ معدل ملاءة المصارف بالنسبة للأموال الخاصة القاعدية 16.4% وبلغت نسبة الملاءة للأموال الخاصة النظامية 18.9%، أي معدلات أعلى بكثير من الحدود الدنيا المطلوبة².

السيولة: في 2011/05/24 أصدر بنك الجزائر نظام يتضمن تعريف وقياس تسيير ورقابة خطر السيولة، حيث يلزم البنوك بأن³:

- تمتلك السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها وفي قدر استحقاق أدائها بواسطة مخزون من الأصول السائلة.
- تنوع مصادر التمويل حسب المبالغ وأجال الاستحقاق والطرف المقابل.
- تبلغ بنسبة "المعامل الأدنى للسيولة" مساوية لـ 100% بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والالتزامات المستلمة من البنوك من جهة، ومن جهة أخرى بين مجموع استحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصير والالتزامات المقدمة.

* - وهي أقل من تلك المطلوبة في بازل3.

¹ -نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المواد 3و4و3و4.

² -بنك الجزائر، تقرير الاستقرار المالي 2016، ص96.

³ -نظام رقم 11-04 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 هـ الموافق لـ 2011/05/24، يتضمن تعريف وقياس تسيير ورقابة خطر السيولة، المواد 2و3و3.

- وضع إجراءات الإنذار ومخططات عمل في حالة تجاوزات الحدود، وإجراء اختبارات بافتراض سيناريوهات أزمة سيولة.

وقد تميزت الفترة (2002-2014) بفائض في السيولة المصرفية، طبق خلالها بنك الجزائر أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، وفي 2016 انخفض فائض السيولة تدريجياً، دفع بالبنوك إلى اللجوء إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر لتغطية احتياجاتها من السيولة.

اختبارات الضغط: خصصت سنة 2016 لتحقيق أول تمارين اختبارات القدرة على تحمل الضغوط، بهدف تقييم سيولة وملاءة المصارف وفقاً لسيناريوهين: سيناريو قاعدي* وسيناريو متقدم لاختبارات القدرة على تحمل الضغوط، من خلال تطبيق "نموذج التوقعات المالية" الذي تم تطويره وتكييفه مع الوضع الوطني، في إطار المساعدة التقنية المقدمة من طرف البنك الدولي، أجريت هذه الاختبارات على مستوى مصرفين على امتداد ثلاث سنوات، أنجزت هذه الاختبارات وفق نموذج فردي واستعمال سيناريوهات مستوحاة من التطورات التاريخية لسلاسل من البيانات لكل من المصرفين.

البنوك ذات الأهمية النظامية: جاء في المادة 7 من النظام رقم 01-14 أنه يمكن للجنة المصرفية أن تفرض على البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية، معايير تفوق تلك تخضع إليه بقية البنوك، ولم يتم نشر منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، ورأس المال الإضافي المطلوب منها، وكذا المتطلبات النوعية والاجراءات الرقابية الخاصة بها.

الخلاصة: وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- الحفاظ على صحة المؤسسات المالية المنفردة لا يكفي لضمان سلامة النظام ككل بما يستوجب الاعتماد على سياسة احترازية كلية.
- تقلل السياسات الماكرو-احترازية من المخاطر النظامية والضغط النظامي الذي ينشأ عن جزء مهم من النظام المالي.
- تعتمد الرقابة الماكرو-احترازية على التكامل بين معلومات الخبراء وتوقعاتهم.
- تستخدم أدوات السياسة الميكر-احترازية في السياسة الماكرو-احترازية.
- إصلاحات بازل 3 ذات بعد ماكرو-احترازي حيث أكدت على تحسين جودة وكمية قاعدة رأس المال، والاحتفاظ باحتياطي الحفاظ على رأس المال لامتناس الخسائر خلال فترات الضغط المالي والاقتصادي، بالإضافة إلى احتياطي معاكس الدورة الاقتصادية لحماية القطاع المصرفي ككل.
- التأكيد على دور السلطات الإشرافية في تسيير ومراقبة المخاطر من خلال فرض مصدات رأس مالية وإجراء اختبارات التحمل.
- ضرورة التحكم في الخطر النظامي من خلال تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية، ورأس المال الإضافي المطلوب منها، وكذا المتطلبات النوعية والاجراءات الرقابية الخاصة بها.
- يعتبر بنك الجزائر متأخر نسبياً في الانتقال إلى معايير بازل 3 مقارنة بالكويت والأردن.
- يجب التنسيق أكثر بين الدول العربية من أجل توفير بيئة رقابية وموحدة تمكن من الحفاظ على الاستقرار المالي.

*-باكتشاف نقاط الضعف المتعلقة بمخاطر السيولة أو ملاءة المؤسسات الخاضعة للاختبار،

المراجع:

- عبد المطلب عيد الحميد، الإصلاح المصرفي ومقررات بازل3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
- لويس جاكوميه وإرلند نير، حماية الكُل، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2012، العدد 49.
- محمد يسر برنيه، هبة عبد المنعم، التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محليا ودور المصارف المركزية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2014.
- محمد يوسف الهاشل، محافظ بنك الكويت المركزي، مداخلة اجتماع الدورة الاعتيادية التاسعة والثلاثين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، القاهرة، سبتمبر 2015.
- ميلود زكري، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية بين الخصوصية والعالمية، أطروحة دكتوراه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2010.
- بنك الأردن المركزي، تقرير الاستقرار 2017 www.cbj.gov.jo
- بنك الجزائر، تقرير الاستقرار المالي 2016.
- بنك الكويت المركزي، التقرير السنوي 2016 وتعليمات البنك حول كفاية رأس المال المتاح في الموقع الرسمي للبنك: <http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/publications/annual-reports.jsp>
- بنك قطر المركزي، إصدار لجنة بازل للإصلاحات والمبادئ والمعايير التي تتكون منها اتفاقية بازل الثالث، الباب الثالث عشر، الطبعة الثالثة عشرة، نوفمبر 2011.
- نظام رقم 04-11 المؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1432 هـ الموافق لـ 2011/05/24، يتصل من تعريف وقياس تسيير ورقابة خطر السيولة.
- نظام رقم 01-14 مؤرخ في 16 ربيع الثاني 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- Basel committee, Basell, a global regulatory framework of banking systems
- Basel committee on banking supervision, principales for sound stress testing practices and supervision, BIS, switzerland, may 2009.
- BASEL III. Handbook, Accenture, 2011.
- Claudio Bario, l'approche macro prudentielle appliquée à la régulation et la surveillance financières, revue de stabilité financière n°13, banque de France, septembre 2009.
- Claudio Bario, implementing a macroprudential framework, blending boldness and realism, Bank for International Settlements, 22 July 2010.
- Comité de bale sur le contrôle bancaire, Bale III : disposition réglementaire mondiale visant à renforcer la résilience des établissements et systèmes bancaires, BFI, suisse, decembre 2010
- comité de bale sur le contrôle bancaire, principes de seine gestion et de surveillance du risque de liquidité, BIS, Suisse, septembre 2008.
- comité de bale sur le contrôle bancaire, banque d'importance systémique mondiale méthodologie d'évaluation et exigence de capacité additionnelles et absorption des pertes, BIS, 2011.
- KPMG, la maitrise du risque systémique, France, 2011.
- KPMG, financial services, Bale III les impacts à anticiper, France, mars 2011.
- Michel aglietta, la gouvernance financière mondiale, l'économie mondiale 2010, édition la Découverte, France, 2009.
- Nout Wellik, au-delà de la crise : la réponse stratégique du comité de Bâle, revue de la stabilité financière ; n°13, banque de France, septembre 2009.
- olivier de bandt et les autres, stabilité financière, Boek supérieur s.a, Bruxelles, 2013.